



مستجدات الحلول الدائمة للاجئين السوريين

تركز ورقة مستجدات الحلول الدائمة للاجئين السوريين مايو/يونيو على الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول للاجئين السوريين والسكن والأراضي والملكية في سوريا.

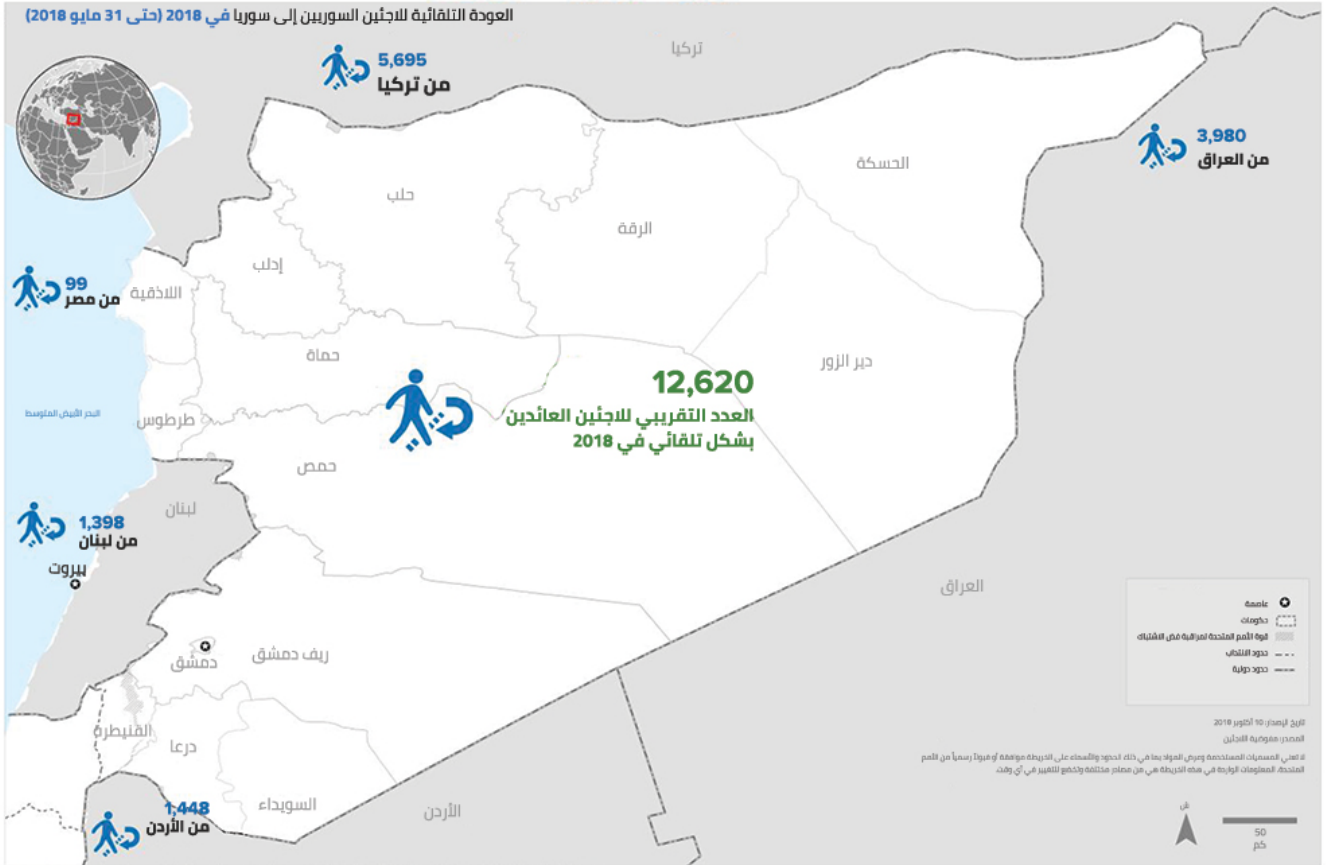
المقدمة والتطورات العالمية

يستمر الصراع في سوريا في التسبب بأكبر أزمة لجوء في العالم. هناك أكثر من 5.6 مليون لاجئ في المنطقة ولا يزال أكثر من 6 ملايين شخص في عداد النازحين داخلياً. وفي حين أن الضمانات اللازمة وإمكانية الوصول المنصوص عليها في القانون الدولي والتي تتيح للأمم المتحدة تنظيم أو تشجيع العودة الطوعية ليست متوفرة بعد في سوريا، تستمر المفوضية في العمل على تحديد وإزالة العقبات التي تعيق عودة اللاجئين بأمان وكرامة ودعم البلدان المستضيفة في الحفاظ على حيز حماية متين. وفي الوقت نفسه، تدعو المفوضية لتوفير المزيد من فرص إعادة التوطين وسبل أخرى إلى البلدان الثالثة لآلاف اللاجئين الذين هم بحاجة ماسة لهذا الحل.

وتعكس التطورات العالمية أيضاً الأهمية المعطاة للبحث عن حلول دائمة وتنفيذها للاجئين السوريين وسواهم. ويهدف أحد المكونات الرئيسية للمشاورات الرسمية الجارية بشأن مسودة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين 1 إلى ضمان "تقاسم أكثر إنصافاً لعبء ومسؤولية استضافة ودعم اللاجئين حول العالم" بما في ذلك من خلال تعزيز قابلية التوقع وإشراك مجموعة أوسع من الدول وأصحاب المصلحة لتنفيذ الحلول. وستعقد الجولة السادسة والأخيرة من المشاورات الرسمية في الأسبوع الأول من يوليو. وبعد ذلك، سيقترح المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رسمياً الميثاق العالمي في تقريره السنوي لعام 2018 الذي يقدمه للجمعية العامة.

أرقام أساسية: العودة وإعادة التوطين

تحركات العودة الذاتية والتنظيم للاجئين السوريين في عام 2018





الاحتياجات والأهداف في مجال إعادة التوطين والملفات المقدمة

10% من اللاجئين السوريين يحتاجون إلى التوطين ويستوفون شروطه

>0,7% من اللاجئين السوريين يحتاجون إلى التوطين ويستوفون شروطه

حتى مايو 2018

العقد التراكمي للملفات المقدمة لإعادة التوطين لعام 2018- مايو 2018	الهدف*	
3,832	9,500	لبنان
5,073	14,500	تركيا
2,467	8,908	الأردن
265	1,350	العراق
719	2,500	مصر
12,356	36,758	المجموع

*"الأهداف" تستند إلى حصص/فرص إعادة التوطين لعام 2018 التي حددتها الدول التي تستقبل اللاجئين المعاد توطينهم وهي قد تتغير/ترتفع، إلا أنها تبقى أقل بكثير من الاحتياجات.

يرتكز النهج الشامل للمفوضية تجاه اللاجئين السوريين على استراتيجية شاملة للحماية والحلول وهو يتماشى مع الركائز الأربعة للميثاق العالمي بشأن اللاجئين وإطار العمل الشامل للاستجابة للاجئين من أجل: (i) دعم صمود البلدان المستضيفة؛ (ii) تمكين اللاجئين من الاعتماد على الذات؛ (iii) تعزيز إمكانية الوصول إلى إعادة التوطين والسبل الآمنة الأخرى إلى البلدان الثالثة؛ (iv) تخطيط العودة الطوعية للاجئين إلى سوريا بأمان وكرامة.

وكجزء من سلسلتها بشأن الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول، أصدرت المفوضية مؤخراً ورقة استراتيجية ثانية تقدم خارطة طريق لتعزيز سبل إعادة التوطين وزيادة السبل التكميلية في الأزمة السورية.

ومن خلال إتاحة نقل اللاجئين من بلد لجوء إلى دولة أخرى وافقت على دخولهم ومنحهم الإقامة الدائمة، يمكن القول بأن إعادة التوطين هي الشكل الملوس والمباشر لتقاسم المسؤولية من قبل المجتمع الدولي وهي تدخل رئيسي يوفر حلاً فعلياً للرجال والنساء والفتيات والفتيان اللاجئين الذين يواجهون نقاط ضعف خاصة في بلد اللجوء. في موازاة ذلك، تخفف إعادة التوطين العبء عن الأنظمة الوطنية والإنسانية المرهقة كالأنظمة الخاصة بالرعاية الطبية أو المساعدة النقدية. ويزيد ذلك بدوره من أرجحية الحفاظ على حيز اللجوء ويتم تنفيذ السياسات الإيجابية الخاصة باللاجئين والمتعلقة بإمكانية الوصول إلى الخدمات والأنظمة الوطنية.

ولكن، على الرغم من الالتزامات السابقة للدول والدعوات المتكررة للمفوضية وبلدان المنطقة لرفع حصص إعادة التوطين، بما في ذلك مؤتمر بروكسل 2، فإن هذه الفرص تتضاءل. وفي حين أن 1 من بين كل 10 سوريين توافرت فيهم معايير إعادة التوطين في عام 2017، فقد استفاد 1 فقط من أصل كل 200 شخص من هذه الفرصة في العام الماضي (37,179 فرداً قُدمت ملفاتهم في عام 2017 أي 0.7% من مجموع الأشخاص) وقد تكون فرص إعادة التوطين لعام 2018 أقل من ذلك. ويرجح أن يكون لذلك تأثير مباشر ليس فقط على حياة ورفاه الأشخاص الذين هم بحاجة طارئة إلى إعادة التوطين بل أيضاً على الاستضافة ورغبة الدول المجاورة في الاستمرار بتوفير الحماية للأعداد كبيرة جداً من اللاجئين السوريين.

وتسلط خارطة الطريق الصادرة عن المفوضية الضوء على أهداف استراتيجية لتوجيه الجهود لتلبية احتياجات 10% من اللاجئين المحتاجين لإعادة التوطين وتشمل الأهداف التالية: (1) مساعدة الدول في توفير المزيد من فرص إعادة التوطين والسبل التكميلية؛ (2) تعزيز التعاون مع الشركاء للدعوة لتوفير المزيد من الفرص مع تحسين التحديد والإحالة؛ و(3) توسيع السبل التكميلية.

توفر السبل التكميلية طرق هجرة لا تركز بالضرورة على نقاط الضعف بل على معايير أخرى تؤهل اللاجئين للدخول إلى بلد ثالث. وفي حين أن بعض السبل التكميلية كالكفالة الخاصة والتأشيرات الإنسانية قد تكون قائمة على معايير الحماية والضعف، تسهل سبل تكميلية أخرى تدعم العمل والحراسة ولم شمل العائلات، اكتساب اللاجئين واحتفاظهم بالمهارات وتمتعهم بالاستقرار ووحدة العائلة والاعتماد على الذات. وتتبع هذه السبل للاجئين استعادة حياتهم الطبيعية والاندماج في مجتمعاتهم المحلية وبناء مستقبل آمن ومستدام بما في ذلك عند العودة إلى سوريا.

الإسكان والأراضي والملكية في سوريا

في سوريا، هناك احتياجات متنامية لمعالجة مسائل السكن والأراضي والملكية وضمان وصول النازحين داخلياً والعائدين تلقائياً إلى ممتلكاتهم. من هذا المنظار، تلتزم الأمم المتحدة (بما في ذلك المفوضية) بقيادة المنسق المقيم/المنسق الإنساني، مع الحكومة السورية في ما يتعلق بمسائل الإسكان والأرض والملكية لضمان تحليل حقوق واحتياجات اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين السوريين وغيرهم من الأشخاص في مجال الإسكان والأرض والملكية في الإطار القانوني ذي الصلة. ومن خلال برنامجها للمساعدة القانونية، توفر المفوضية أيضاً الخدمات القانونية للسوريين المحتاجين بما في ذلك المشورة والتمثيل أمام السلطات المسؤولة والمحاكم ورفع مستوى الوعي بشأن وثائق الأحوال المدنية ومسائل الوثائق المتعلقة بالإسكان والأرض والملكية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الاتصال بـ hepps@unhcr.org
معلومات إضافية: http://data2.unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions